مجلة الدراسات التربوية والعلمية - كلية التربية - الجامعة العراقية
العدد الحادي والعشرون - المجلد السادس - اللغة العربية - تموز 2023 م
doi.org/10.52866/esj.2023.06.21.09

خالد الأزهريّ ومنْهجُه في إعرابِ ألفيّةِ ابنِ مالِك

ا.م.د. ثامر نجم عبدالله
الجامعة العراقية - كلية التربية

مستخلص:

عرض البحث الجهود النحوية للشيخ خالد الأزهري في كتابه (تمرين الطلاب في صناعة الاعراب) ، وقد اتخذ من ألفية ابن مالك مجالاً لعمله هذا ، فأعرب كل أبيات الألفية ، وضبط متنها ، وشرح مفرداتها الغريبة ، وبين معنى الأبيات بإيجاز ، إضافة لذلك بحث مسائل في الخلاف النحويّ واستدل على وجهات نظره بالشواهد القرآنية والشعرية ، وناقش من نقل عنهم لاسيما المكوديّ والشاطبيّ، وأشار الى الضرورة الشعرية ، وعُني أيضاً بصرف بعض الكلمات ، ونبّه على خصائص نظم ابن مالك وغير ذلك .

الكلمات المفتاحية : خالد الأزهري ، إعراب ، ألفية ابن مالك .

Khaled Al-Azhari and his approach to parsing Alfiyyah Ibn Malik

Asiss. Prof. Dr. Thamer Najm Abdullah
Iraqi University - College of Education

Abstract :

The research presented the grammatical efforts of Sheikh Khaled Al-Azhari in his book (Trading Students in the Syntax of Syntax), and he took from Alfiyyah ibn Malik a field for his work. The grammatical dispute and inferred his views from the Quranic and poetic evidences, and discussed those who quoted from them, especially Al-Makudi and Al-Shatibi, and referred to the poetic necessity, and also concerned with the morphology of some words, and drew attention to the characteristics of Ibn Malik's systems and other things.

Keywords: Khaled Al-Azhari, syntax, Alfiya Ibn Malik.

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله ، وبعد :

فإنّ الشيخ خالد بن عبد الله الأزهريّ (905) من علماء العربية المتأخرين، وأنّ مؤلفاته النحوية لاسيّما التصريح بمضمون التوضيح يدل على براعته العلمية ، ويؤكد أهميته بين النحويين، ومن كتبه المهمّة الأخرى (تمرين الطلاّب في صناعه الإعراب) أعرب فيه ألفية ابن مالك وتوخّى فيه سهولة الأسلوب وتوضيح معاني الألفية، وما تضمنت من مسائل بشكل مختصر مع بيان المقصود من البيت بترتيب مفرداته، وبيان معناه، وذلك لما للإعراب من أهمية في تحليل الجملة العربية وبيان لوظائف المفردات في نظامها، وبيان ما تنطوي عليه من معانٍ دقيقة، لكن الشيخ الأزهريّ لم يقتصر على الإعراب فقط، بل ذكر مسائل نحوية جرّت الى ذكر الشواهد -أحيانا- وذكر القياس، والإجماع والخلاف النحوي، والضرورة الشعرية، والإشارة الى ما امتاز به نظم ابن مالك من سِمات وخصائص وغير ذلك. وقد رأيت دراسة هذا الكتاب إظهاراً لقيمته في الدراسات النحويّة، وبياناً لجهود علمائنا السابقين في خدمة العربية .

هذا، وقد انتظمت خطّة هذه الدراسة على مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة :

ضمّ المبحث الأول، حياة خالد الأزهريّ وآثاره، كما تحدث عن كتابه ومصادره ، وملحوظات على كتابه.

وكان المبحث الثاني حديثا عن أصول النحو التي اعتمدها خالد الأزهريّ في مباحثه النحوية كالسماع والقياس والإجماع.

أما المبحث الثالث فقد تحدث عن مسائل الخلاف النحويّ التي طرقها خالد الأزهري أثناء إعرابه، وترجيحه لبعض الوجوه الإعرابية، ومناقشاته للمكوديّ والشاطبيّ وعن الضرورة الشعرية.

وأما المبحث الرابع فكان ذكراً لمسائل منهجية أخرى ذكرها الأزهريّ مثل ذكره لمسوّغات الابتداء، والعناية بمسائل الإعلال، والإشارة الى اللغات وإيراد الضوابط الكليّة، والتنبيه على سمات في نظم ابن مالك، والتكرار.

وفي الخاتمة ذكرت نتائج البحث التي توصّلت إليها من دراسة هذا الكتاب، والحمد لله رب العالمين.

المبحث الاول : خالد الأزهريّ حياته وآثاره

المطلب الأول:

- **اسمه ومولده** : هو الشيخ خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري، المعروف بالوّقاد، ولد تقريباً سنة 838 هـ ، بجرجة من الصعيد[1] .

- **نشأته وشيوخه** : تحول وهو طفل مع أبويه الى القاهرة، فقرأ القرآن الكريم، والعُمدة، ومختصر أبي شجاع في الفقه الشافعيّ، ثم ذهب الى الأزهر فقرأ فيه المنهاج، وقرأ العربية على يعيش المغربي وداود المالكي، والسنهوري، وعنه أخذ أصول ابن الحاجب والعَضُد[2]وغير ذلك.

- **شخصيته العلمية** :

قال السّخَاوي (... برع في العربية ، وشارك في غيرها)[3] .

---

(1) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع 3/ 171 ، بدائع الزهور لابن إياس 3/ 425 .

(2) الضوء اللامع 3/ 171 .

(3) نفسه 3/ 171 .

وقال ابن العِماد (وكثر النفع بتصانيفه لإخلاصه ووضوحها)[1] .

وقال نجم الدين الغَزّي: (اشتغل وبرع، وانتفعت به الطلبة،...)[2].

ومَنْ ترجموا له مقرّون بفضله وعلمه، لا سيّما في علوم العربية .

– **مؤلفاته:** وضع الأزهريّ مؤلفات عدّة منها :

1. إعراب ألفية ابن مالك (وهو محل البحث) .
2. شرح توضيح ابن هشام على الألفية .ويسمّى التصريح .
3. شرح المقدمة الآجرّومية .
4. شرح كتاب الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام .
5. شرح المقدمة الجَزَريّة ، وغير ذلك[3] .

– **وفاته** : توفي الشيخ خالد الأزهري –رحمه الله– في 14 / محرّم/ 905 ، بعد أن حجّ ووصل الى بُركَة الحاج، خارج القاهرة، وكان صحبة الركب الأول، وحصل له محنة مع العرب رحمه الله تعالى[4].

المطلب الثاني : كتاب تمرين الطلاب في صناعة الإعراب:

قبل الحديث عن الكتاب، يجدر بنا توضيح مصطلح الإعراب، فالإعرابُ لغةً : هو الإبانة والإفصاح عن الشيء[5] وهو مأخوذ من أعربه إذا أوضحه، فإنّ الإعراب يوضّح المعاني المقتضية، أو هو من عَرَبتْ معدته إذا فسدت، على أن تكون الهمزة للسلب فيكون معناه ، إزالة الفساد ، لأنّ الإعراب يُزيل التباس بعض المعاني ببعض [6] .

والإعراب في الاصطلاح : أثرٌ ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الكلمة ، وهو جنس تحته أربع أنواع : الرفع ، والنصب ، والجزم والجر ... [7] .

وأيضاً يطلق الإعراب ويراد به (تحليلٌ تظهر فيه ماهيّة الكلمة ، ومحلها من الإعراب في الجملة، ومحلّ الجملة من الإعراب في سياق النص ...[8] .

وهذا هو الجانب التطبيقي لقواعد النحو[9]، وهو ما نجده في كتب إعراب القرآن الكريم وإعراب الحديث الشريف ، وإعراب الشعر العربي، وغير ذلك .

ولم تقتصر كتب الإعراب على ما ذُكِر ، بل عمل المتأخرون من النحاة على إعراب متون نحويّة كما في إعراب متن مُلْحة الإعراب لـ حسين والي (1306)[10]، إذ أعرب متن الملحة مع شرحها.

والخريدة البهية في إعراب ألفاظ الآجرومية لـ عبد الله العجيمي (؟) [11] .

وإعراب متن الكافيَة لـ زيني زادة (1168) [12]، ومن هذا النمط في التأليف ، وضع الشيخ خالد الأزهري كتابه إعراب الألفية .

وسمّى الأزهريّ كتابه (تمرين الطلاب في صناعة الإعراب)، وبيّن السبب في وضعه بـ (أنّ معرفة الإعراب من الواجبات التي لا بُدَّ لكل طالب علم منها، ومن المهمات التي لا يستغني

(1) شذرات الذهب 38/ 10 .
(2) الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة 190/ 1 .
(3) الضوء اللامع 171/ 3 ، شذرات الذهب 39–38/ 10
(4) الكوكب السائر ، 190/ 1 ، معجم المؤلفين 668/ 1 .
(5) القاموس المحيط / 118
(6) كشاف مصطلحات الفنون / 233 .
(7) شرح قطر الندى / 88 .
(8) تذكر قواعد اللغة العربية / 352 .
(9) ينظر حاشية الأمير علي مغني اللبيب 2/ 1 .
(10) فهرست الكتب النحوية المطبوعة / 221 .
(11) نفسه / 91 .
(12) نفسه / 144 .

الفقيه عنها ، ...)[1] .

وقد ساعد أسلوب الشيخ الأزهري ووضوح لغته على جعل مادة الكتاب سهلة ومناسبة للطلاب .

وقد اختار الأزهريّ لهذه المهمة كتاب ألفية ابن مالك لأنّها في رأيه (من أنفع المسالك وأقرب المدارك الى هذا النحو)[2] .

ولم يكتفِ الأزهريّ بإعراب أبيات الألفية ، بل شرح غريب ألفاظها، وضبط ما يُشكِلُ من الكلمات التي تحتاج إلى ضبط خشية وقوع اللبس، وقد عَمِل على هذا النهج في أبيات الألفية كلّها .

ولعل سائلاً يسأل ما الدافع الذي جعل الأزهريّ يضع كتابا في إعراب الألفية دون شرحها؟ لقد وضّح الأزهري ذلك بقوله (.. إنّ شارحيها أتعبوا الفكر في فهم معانيها ولم يمعنوا النظر في إعراب مبانيها إلّا مواضع اقتصروا عليها ليس حاجتهم إليها ، فانقدح في خاطري أنْ أُعرِب جميع أبياتها ...)[3]. ولقد أنجز ما عزمَ عليه ولم يقتصر على إعراب ألفاظ الألفية، بل كان يُرْدِف في أكثر الأحيان هذا الإعراب بإيراد ألفاظ البيت نثراً، وإعادة تركيبه بشكل يتّضح معه معنى البيت، على أنّه أحياناً كان يُطيل الشرح، وأحياناً يقتصر على إعراب البيت لوضوح معناه .

هذا من جهة، ومن جهة أخرى ذكر أنّه خالف (بعض الناس في مواضع قال فيها بالقياس مع أنّها بلا نزاع من أماكن السماع، وفي مواضع أدخلها في بابي الاشتغال والإعمال وليست منها في أصحّ الأقوال، وفي مواضع هَجَر فيها الحقيقة واستعمل المجاز وما أظنّ شيئاً من ذلك يسمح المعربون فيه بالجواز كقوله : الفاء جواب الشرط وإنما هي لمجرد الربط ...)[4] .

أشار في كلامه السابق الى اهتمامه وعنايته بتقديم السماع على القياس الذي قدّمه غيره على السماع، فعند قول ابن مالك مثلا :

بافْعَلَ انطِقْ بَعْدَ ما تَعجُّبا

أو جِيءْ بأفْعِلْ قبل مجرورٍ ببا

قال الأزهريّ : تعجُّبا : قال الهواريّ : منصوب على الحال ، ... ويحتمل أن يكون منصوباً بـ أنطق على نزع الخافض ، وهو كثير في هذا النظم .

فإنْ قالوا : لا يُقاس ، قلنا : مشترك الإلزام ، فان وقوع المصدر حالاً موقوف على السماع فما كان جوابكم فهو جوابنا ، والتقدير على ما اخترناه : أنطق في تعجّب بوزن أفْعَلَ حال كونه كائنا بعد ما تعجبية .. [5] .

والمسألة الثانية: وهي إدخال بعض المواضع في باب الاشتغال وهي ليست منه على الصحيح ، مثاله :

عند قول ابن مالك :

كذا إذا ما الفعلُ كان الخَبَرا

أو قُصِدَ استعمالُه مُنْحَصِرا

قال الأزهريّ: ... والفعلُ : مرفوع بفعل محذوف... يفسّره ما بعده... لأنّ الأصحّ في إذا اختصاصها بالجمل الفعلية وليس من باب الاشتغال خلافاً للمكودي [6]، لأنّ كانَ لا تعمل في

(1) إعراب الالفية / 17، وكذلك المفسّر، والمحدّث، والأصوليّ وغيرهم. وفي موضوع فوائد وأهمية الإعراب ينظربحث أهداف الإعراب وصلته بالعلوم الشرعية ، د.عبد القادر السعدي / 8 .

(2) نفسه / 17 .

(3) إعراب الألفية / 17 .

(4) نفسه / 18 .

(5) نفسه / 433 .

(6) شرح الألفية للمكودي / ص 51 : ونص كلام المكودي (... بمعنى أنه يمتنع أيضاً تقديم الخبر على المبتدأ اذا

اسم لها مقدّم عليها ، وما لا يعمل فيما قبله كما في باب الاشتغال لا يفسّر عاملاً . [1] . والمسألتان من مسائل الخلاف كما هو واضح .

ثم توجّه الى المطّلعين على كتابه بقبول نقدهم واعتراضاتهم فالكمال لله وحده .

هذا، وقد تطرّق الأزهري بعد إعراب مقدمة الألفية الى الحديث عن الجُمل التي لها محل من الإعراب والجمل التي لا محل لها من الإعراب ، فذكر أنّ التي لها محل سبع ، وكذلك التي لا محل لها ، وقال : إنّها تسع والذي أهملوه ، الجملة المستثناة ، والجملة المُسنَد إليها [2] .

المطلب الثالث : مصادره من الكتب والأعلام

1 – الكتب :

اعتمد الشيخ خالد الأزهريّ على مصادر كثيرة لوضع هذا الكتاب ، منها كتب نحويّة وهي الأكثر، وكتب في اللغة ، وهذه هي المصادر مع ذكر رقم الصفحة التي ذُكِرت في الكتاب :

1. التسهيل ، لابن مالك ، 512 ، 626 ، 650 ، 667 ، 698 .
2. توضيح المسالك لابن هشام ، 29 ، 323 ، 327 ، 338 ، 371 ، 492 ، 512 .
3. الجُمَل للزجّاجي ، 331 ، 486 .
4. الخُلاصة لابن مالك ، 868 .
5. شذور الذهب ،لابن هشام ، 20 .
6. شرح ابن الناظِم على الألفية ، 327 .
7. شرح الألفية لابن خطيب المنصوريّة ، 22 .
8. شرح بانت سعاد لابن هشام ، 51 ، 145 ، 467، 497 .
9. شرح التسهيل لابن مالك ، 502 ، 305 .
10. شرح الشاطبيّ للألفية ، 609 .
11. شرح القطر لابن هشام ، 20 ، 118 ، 619 .
12. شرح المراديّ للألفية ، 502 ، 327 .
13. شرح المفصّل لفخر الدين الرازيّ ، 150 .
14. شرح المنهاج (منهاج الطالبين للنوويّ) ، للزركشيّ 89 .
15. شرح الموجَز ، للرمّاني ، 289 .
16. الصحاح للجوهريّ : 534 ، 110 .
17. العُباب الزاخر للصّاغاني : 89 .
18. الفصول الخمسون لابن مُعط : 32 .
19. الكافية لابن الحاجب 868 .
20. الكافية الشافية لابن مالك ، 868 .
21. المُحْكَم لابن سِيدَه ، 110 .
22. المغني لابن هشام ، 5 ، 218 ، 346 ، 403 ، 496 .

الأعلام :

لعل أكثر نحويّ ورد ذكره في (إعراب الألفية) هو عبد الرحمن بن علي المكوديّ (807) فقد ورد ذكره في 273 موضعاً ثم إبراهيم بن موسى الشاطبي (790) ورد في 164 موضعاً ، ثم محمد بن أحمد الهوّاريّ (780) ورد في 23 موضعاً.[3] وهناك من الأعلام من ذكر مرة واحدة مثل: ابن الحاجب، وأبي علي القاليّ والخليل بن أحمد، والسُهَيلي، وابن كَيْسان ، وابن قتيبة .

وهناك من ذكره مرتين: مثل ابن عقيل، وابن

كان فعلاً ...) .

(1) إعراب الألفية / 137 .

(2) إعراب الألفية / 25 – 26 . وهناك كلام مفّصل في كتاب مغني اللبيب، ص500 وعدّ د فخر الدين قباوة الجمل عشراً لكل منهما. ينظر كتاب إعراب الجمل وأشباه الجمل ص 36 وما بعدها .

(3) وقد ذكرهم الأزهريّ بالاسم دون ذكر شروحهم للألفية .

عصفـور، والرمّـاني، والصفّـار، وهنـاك مـن ذكـره ثـلاث مـرات كـ ابـن جنّي، والزمخشريّ وابـن خطيب المنصوريـة ، والجوهـريّ .

وهنـاك مـن ذكـره أكثـر مـن ذلـك كـ سـيبويه حيـث ذكـره (18) مـرة ، والمراديّ ذكـره (9) مـرات، والفـرّاء، والزجّاجـي والمـبرّد والأخفـش 4 مـرات، وابـن الناظـم (الشـارح) 6 مـرات .

المطلب الرابع : ملحوظات على كتاب إعراب الألفية:

كتـاب (إعـراب الألفيـة) مـن الكتـب المفيـدة ، والمهمـة في تراثنـا اللغـويّ لموضوعـه المرتبـط بالألفيـة، ولموقـع مؤلفـه العلمـيّ، ومـع مـا تميّـز بـه هـذا الكتـاب مـن مـادة نحويـة ثـرّة، سـجل البحـث بعـض الملاحظـات وهـي :

1- أنّ الكتـاب لم يقتـصر عـلى موضـوع الإعـراب، بـل تشـعّب في موضوعـات متعـددة واسترسـل في مسـائل، واسـتطرد في بحـوث يمكـن الاسـتغناء عنهـا، كالخـلاف النحـوي والإشـارة إلى الـضرورات الشـعرية، والاستشـهادات بالقـرآن الكريـم ، والشـعر العـربي وغـير ذلـك مما ذُكـر في البحـث .

2- أنّ الشيخ خالـد أعـرب متـن الألفيـة بطريقـة المـزج ، أي مـزج المتـن مـع الإعـراب وهـذا جعـل بعـض الصعوبـة في قـراءة الكتـاب، وقـد عمـل المحقـق الأسـتاذ الدكتـور أحمـد إبراهيـم في تحقيقـه للكتـاب في وضعـه عـلى طريقـة كتـب الإعـراب الحديثـة .

3- أن الشيخ عقـد فصـلاً بعـد إعـراب مقدمـة الألفيـة ذكـر فيـه الجمـل التـي لهـا محـل مـن الإعـراب، والجمـل التي لا محل لها من الإعـراب ، ولـو ذكـر هـذه المسـألة في المقدمـة، أو قبـل إعـراب مقدمـة الألفيـة لـكان ذلـك أنسـب .

4- كان الشـيخ خالـد - غالبـاً - لا يحيـل الى مـا تقـدم مـن معلومـات ، بـل يعيدهـا ويكررهـا فمثـلاً في مسـألة الاسـم الواقـع بعـد اسـم الإشـارة هـل هـو عطـف بيـان أو بـدل؟ أو كلامـه عـن إذا، إذْ كـرَّر الـكلام عليهـا مـرات وغـير ذلـك .

المبحث الثاني : أصول النحو

المطلب الأول: السماع

اعتمـد الأزهـريّ في تقريـر المسـائل النحويـة عـلى السـماع وعـلى القيـاس والإجمـاع والتعليـل ، وهـي أصـول اعتمدهـا النحويـون في كتبهم[1]، لأنّ بهـا تأصيلاً للمسـائل النحويـة فالسـماع على مـا حـدّه جـلال الديـن السـيوطيّ هـو (مـا ثبـت في كلام مـن يُوثَـق بفصاحتـه، فشـمل كلام الله تعـالى وهـو القـرآن، وكلام نبيّـه صـلى الله عليـه وسـلم، وكلام العـرب قبـل بعثتـه وفي زمنـه وبعـده الى أن فسـدت الألسـنةُ بكثـرة المولّديـن نظـماً ونثـراً. [2] ومـن خـلال اسـتقراء كتـاب (إعـراب الألفيـة)، نجـد الأزهـريّ قـد استشـهد بآيـات القـرآن الكريـم ، والشـعر العـربيّ في عصـور الاحتجـاج .

وأمـا الحديـث الشريـف فلـم تَـرِد مسـألة نحويـة تخـصّ هـذا البـاب مـن الاستشـهاد. وهـذه أمثلـة توضـح ذلـك، متوخّيـاً الاختصـار في الأمثلـة ، لئـلا يطـول البحـث :

1 - الشواهد القرآنية :

أ. ذكـر الأزهـريّ الشـواهد القرآنيـة، وقـد بلـغ مـا استشـهد بـه (48) آيـة، في مسـائل نحويـة عديـدة، فعنـد قـول ابـن مالـك :

قال محمدٌ هو ابنُ مالـــكِ
أحْـمَـدُ ربي اللهَ خيرَ مالـكِ

(1) ينظر تاريخ النحو واصوله ، ص18 وما بعدها.
(2) سورة إبراهيم / 1 - 2 .

ذكر الأزهريّ أنّ: اللهَ بالنصب عطف بيان لكونه أوضح من المتبوع، أو بدل منه ، لأنّ النعت المعرفة إذا تقدم عليها أعرب بحسب العوامل ، وجعلت المعرفة بدلاً منه كقوله تعالى: (... الى صراط العزيز الحميد، الله)[1].

في قراءَة الجرّ ، والأول هنا أولى، لأن المبدل منه إنما يُؤتى به توطئة لذكر البدل ولأنه في حكم الطرح غالباً [2].

ب – وعند قول ابن مالك ،

فالأول الإعرابُ فيه قُدِّرا

جميعه وهو الذي قد قُصِرا

ذكر الأزهريّ أنّ جميعهُ توكيد للإعراب ، والأصل : فالأول الإعرابُ جميعهُ قُدِّر ، ففيه فصل بين التوكيد والمؤكد بالمعمول على حدّ قوله تعالى (ولا يَحْزنّ ويَرضِيْنَ بما آتيتَهنَّ كلُّهنّ)[3] .

ويجوز أن يكون جميعهُ توكيداً للضمير المستتر في قُدّر وعلى هذا فلا فصل [4].

2 – الشواهد الشعرية :

بلغت الشواهد الشعريّة التي أوردها الأزهريّ (12) شاهداً ، مما هو مستشهد به في كتب النحاة ، وهذه أمثلة على ذلك :

أ – فعند قول ابن مالك :

وفي أبٍ وتاليَيْه ينـدُر

وقَصْرُها من نَقْصِهنَّ أشهرُ

ذكر الأزهريّ أنّ: من نقصهن متعلّق بأشهر مقدّم عليه ، وتقديم من ومجرورها على اسم التفضيل في غير الاستفهام لا يجوز عند الجمهور خلافا للناظم وأما قوله: فأسماء من تلك الظعينة أملحُ، فضرورة [5] .

ب – وعند قول ابن مالك :

وإنْ يكونا مُفْرَدَيْنِ فأَضِفْ

حتماً وإلاّ أَتْبِع الذي رَدِفْ

ذكر الأزهريّ أنّ ، أَتْبِعْ فعل أمر متعدّ لاثنين حُذف ثانيهما مع متعلقة وفاعله مستتر فيه والجملة جواب الشرط ، ومثل هذا يجب أن يكون مقروناً بالفاء إلاّ أنه حذفها للضرورة ، كحذفها من قوله :

مَنْ يَفعلِ الحسناتِ اللهُ يشكرُها [6].

ج – وعند قول ابن مالك :

وربّما أكسبَ ثانٍ أوّلا

تأنيثاً إنْ كان لحذفٍ موهَلا

ذكر الأزهري أنّ : رُبَّ هنا حرف تقليل ، وما كافة .

أكسبَ : فعل ماض متعدّ لاثنين .

ثانٍ : فاعله .

أولاً : مفعوله الأول ، تأنيثاً مفعوله الثاني على حدّ قوله :

فأكسبني مالاً ، وأكسبته حمْدا

أنشده ابن الأعرابيّ [7].

المطلب الثاني: القياس

القياس من الأصول المهمّة في النحو العربي قال أبو البركات الأنباريّ (... النحو قياس كلّه، ولهذا

(1) سورة ابراهيم آية 1 – 2 .

(2) اعراب الالفية ص 20 .

(3) سورة الاحزاب ، آية 51.

(4) إعراب الألفية ص 63 وتنظر شواهد على هذه الفقرة الصفحات ، 28 ، 35 ، 53 ، 69 ، 99 ، 122 ، 129 ، 136 ، 152 ، 190 ، 197 ، 200 .

(5) إعراب الألفية / ص 49 .

(6) نفسه / ص 87 .

(7) نفسه ص 367 ، ينظر شواهد على هذه الفقرة ، الصفحات 141 ، 146 ، 403 ، 533 ، 546 ، 614 ، 829 .

قيل في حدّه ، علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب[1].

وقد وجدنا الأزهريّ يُعطي أهمية للقياس في مسائل متعددة :

أ- فعند قول ابن مالك :

وتقتضي رضىً بغيرِ سُخْطِ
فائقةً ألفيةَ ابنِ مُعْطِ

ذكر الأزهريّ أنّ رِضى بكسر الراء مفعول تقتضي، وهو مصدر رضِي على غير قياس والقياس بفتح الراء[2].

ب – وعند قول ابن مالك :

ومُعرَبُ الأسماءِ ما قد سَلِما
من شَبَهِ الحَرْف كأرضٍ وسُما

قال: من شبه الحرف متعلق بـ سلم .

والحرف: مضاف إليه من إضافة المصدر الى مفعوله بعد حذف الفاعل، وهو أحد المواضع الأربعة التي يقاس فيها حذف الفاعل[3].

ج – وعند قول ابن مالك :

جَمْعُ الذي الأُلى الذينَ مطلقا
وبعضُهم بالواو رَفْعاً نَطَقا

قال: رفعاً: مفعول لأجله، وقيل منصوب بنزع الخافض أو على الحال، وكلاهما لا ينقاس[4].

د – وعند قول ابن مالك :

والواو كالفا إنْ تُفِدْ مفهومَ مَعْ
كلا تكُنْ جَلْداً وتُظْهِرَ الجَزَعْ .

قال: تُفِد: فعل الشرط، وجوابه محذوف ضرورةً، لكون الشرط مضارعاً وإنّما ينقاس، حذف الجواب إذا كان الشرط ماضياً[5].

المطلب الثالث : الإجماع

المراد بالإجماع ، إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة، وهو أحد طرائق الاستدلال النحويّ، لكنّ بعض النحويين لا يرونه أصلاً مكينا ، فنجد مثلاً أبا البركات الأنباري اقتصر على ذكر السماع والقياس والاستصحاب، ولم يذكر الإجماع[6].

وقد أورد الأزهريّ مسائل ذكر فيها مرة مصطلح الإجماع، ومرة مصطلح الاتفاق مما يدل على أنه يأخذ بالإجماع، ويستند اليه في تصحيح المسائل النحوية .

أ – فعند قول ابن مالك : وإنْ تكنْ إيّاهُ معنى اكتفى بها كنُطقي اللهُ حسبي وكفى

ذكر الأزهريّ أنّ حسبي: خبر المبتدأ الثاني، وهو وخبره، خبر الأول، وحسبي بمعنى كافِيَّ لا اسم فعل بمعنى يكفيني لتأثره بالمبتدأ، وأسماء الأفعال لا تدخل عليها العوامل اللفظية بالاتفاق ...[7].

ب – وعند قول ابن مالك :

وتلوَ أفعلَ انْصِبنّه كما
أوفى خَلِيلَيْنا وأصْدِق بِهِما

ذكر الأزهريّ أنّ: ما مبتدأ بالإجماع، وإنّما الخلاف في معناه، فقال سيبويه، نكرة تامة بمعنى شيء، وابتدأ بها لتضمّنها معنى التّعَجّب.[8]

وأصدِقْ: بكسر الدال فعل بالإجماع ، ثم قال البصريون: لفظه لفظ الأمر، ومعناه الخبر، وقال

(1) لمع الأدلة / 36 .
(2) إعراب الألفية / 23 .
(3) إعراب الألفية / 39 .
(4) نفسه / 102 .
(5) نفسه / 617 ، وينظر ص 52 ، 120 ، 461 .
(6) لمع الأدلة / 81
(7) إعراب الألفية / 129 ، وتنظر 18 .
(8) نفسه / 434 .

الفـرّاء وأتباعـه: لفظـه ومعنـاه الخـبر[1] .

المطلب الرابع : التعليل

التعليـل النحـويّ هـو (تفسـير الظاهـرة اللغويـة ، والنفـوذ الى مـا ورائهـا ، وشرح الأسـباب التـي جعلتهـا عـلى مـا هـي عليـه)[2] .

والتعليـل رافـق الـدرس النحـويّ منـذ بداياتـه ، وكان في بدايتـه بسـيطاً واضحـاً لكنـه في القـرون التاليـة اختلـط بالمنطـق والفلسـفة ... [3] .

وقـد عُنـي الأزهـريّ بالتعليـل النحـويّ في أثنـاء الإعـراب وكانـت تعليلاتـه تتناسـب مـع منهجـه في الاختصـار ، وعـدم الاسترسـال في العلـل وتفصيلاتها، وهـذه أمثلـة توضـح ذلـك :

أ – فعند قول ابن مالك :

نـكـــرةٌ قـابـــلُ ألْ مـؤثّـــرا

أو واقـعٌ موقـعَ مـا قـد ذُكِـــرا

ذكـر أنّ: قابـلٌ خـبر المبتـدأ، ولم يقـلْ قابلـة ليطابـق المبتـدأ في التأنيـث، لأنَّ وصفـي النكـرة والمعرفـة قائمـان بالاسـم وهـو مذكّـر كـما تقـول: العَلّامـةُ حـاضر[4] .

ب – وعند قول ابن مالك :

وبعدَ ذات الكَسْرِ تصحبُ الخَبَرْ

لامُ ابتـداءٍ نحـو : إنّـي لَـوَزَرْ

قـال في لام لَـوَزَرْ (... وحـقّ لام الابتـداء أنْ تدخل في أول الجملـة، لكنّهـم كرهـوا اجتـماع حـرفي توكيـد ، فخصّـوا إنّ بالاسـم لقَرْنهـا بالعمـل ، واختصاصهـا بـه، وخصّـوا الـلام بالخـبر تفرقَـةً بينهـما)[5] .

ج – وعند قول ابن مالك :

كـذاكَ سبـقُ خبرٍ ما النـافيـهْ

فجـيءْ بهـا متلـوّةً لا تاليـهْ

ذكـر أنّ (لا تاليَـةْ : معطوفـة عـلى متلـوّة لا صفـة لمـا قبلهـا لأنّ (لا) إذا دخلـت عـلى مفـرد وهـو صفـة لسـابق وجـب تكرارهـا كقولـه تعـالى: (إنّهـا بقـرة لا فـارضٌ ولا بِكْـرٌ عَـوَانٌ بـين ذلـك) [6] ..... [7] .

د – وعند قول ابن مالك :

الفاعـلُ الـذي كـ مرفوعي أتـى

زيـدٌ ، منيراً وجْـهُـهُ ، نِعْم الفتـى

ذكـر أنّ وجهـه : فاعـل منـيراً لأنّـه اسـم فاعـل اعتمـد عـلى ذي حـال ، ومعنـاه الحـال والاسـتقبال [8].

وكما هو واضح فانّ هذا تعليلٌ تعليمي .

هـ – وعند قول ابن مالك :

والحَذْفُ حَـتْـمٌ مـع آتٍ بَـــدَلا

من فِعْلِهِ كـ نَـدْلاً اللـذْ كـانْـدُلا

ذكر أنّ الحذف حَتم مبتدأ وخبر .

ومـع : متعلـقٌ بـ حتـم لا بالحـذف ، لأنَّ عمـل المصـدر المقـرون بـ أل ضعيـف أو شـاذ[9] .

و – وعند قول ابن مالك :

وليـس عـنـدي لازمـاً إذ قَـدْ أتـى

في النَّظـم والـنثر الصحيـح مُثْبَتا

ذكـر أنّ الصحيـح، نعـت لَلنثر، ولا يبعـد أَن يعـود الى النظـم أيضـاً، لأنّ فعيـلا وُصِـف بـه المفـرد والمثنـى والمجمـوع، ولأنّ الصفـة المتأخـرة عـن مفـردات تعـود الى الجميـع، أو مـن الحـذف مـن الأول لدلالـة الثـاني عليـه[10] . وغـير ذلك .

(1) نفسه / 434 .
(2) تاريخ النحو العربي (العلة النحوية) / 63 .
(3) الإيضاح للزجاجي / مقدمة المحقق (ب) .
(4) إعراب الألفية / 69 .
(5) نفسه / 187 .
(6) سورة البقرة / 68 .
(7) إعراب الألفية / 155 .
(8) إعراب الالفية / 223 – 224 .
(9) نفسه / 281 .
(10) نفسه / 506 .

المبحث الثالث

مسائلُ الخِلاف النحويّ والضرورة الشعرية

المطلب الأول : الخلاف النحويّ :

للأزهريّ اهتمام واضح بإيراد المسائل الخلافية التي تدور بين النحاة وكان يعرض هذه المسائل، ويرجّح الرأي الأدقّ حسب وجهة نظره، وهي وجهة تتبع المنهج البصريّ، وأحياناً لا يرجّح .

وغالباً ما يورد الخلاف بشكل موجَز ، دون أن يتوسّع، لأنّ الكتاب لا يتحمّل التوسع كونه كتاب إعراب بالدرجة الأولى .

وهذه أمثلة على ذلك :

1 – الخلاف في إعراب البسملة .

أ. أورد الخلاف في إعراب البسملة وذكر :

أنّ بسم جارّ ومجرور متعلّق بمحذوف اتفاقاً ، قدّره البصريون بـ (ابتدائي) والكوفيون (أبتدئ) ، قيل : ويلزم على الأول أن يعمل المصدر محذوفاً ، ويُجاب عنه بأنّ عمل المصدر في الظرف وعديله بما فيه رائحة الفعل لا بالحمل على الفعل ، ولهذا يجوز تقديمه عليه عند المحققين خلافاً لمن منع مطلقاً ، ولمن خصّ المنع بأنْ يكون المصدر منحلّاً بحرف مصدريّ .

وهل الباء للاستعانة أو للمصاحبة أو الملابسة...؟[1] .

ب. الخلاف في إذا :

ذكر أنّ إذا : ظرف مضّمن معنى الشرط ، وهل الناصب له فعل الشرط أو فعل الجواب ؟ قولان أشهرهما الثاني عند الأكثرين ، قال ابن هشام في شرح بانت سعاد[2]: وأصلها الأول ؛ إذ يلزم على قول الأكثرين أنْ يقع معمولاً لما بعد الفاء ، وإذا الفجائية ، وما النافية ، وذكر أمثلة ثم قال :

فإنْ قلتَ : كيف يعمل المضاف إليه في المضاف، قلت : القائل بهذا لا يدّعي أنّها مضافة بل إنّها بمنزلة (متى) في قولك متى تَقُمْ أَقُمْ في أنها مرتبطة بما بعدها ارتباط أداة الشرط بجملة الشرط لا ارتباط المضاف بالمضاف إليه [3] .

ت – تقديم الحال على عاملها الذي هو مبتدأ :

أشار الى أنّ كـ بغتةً : مجرور الكاف محذوف ، وبغتةً حال من فاعل طَلَع و (زيد طَلَع) مبتدأ وخبر ، والتقدير : وذلك كقولك : زيد طلع بغتة فقدّم الحال على عاملها الذي هو المبتدأ ، ومثل هذا يجيزه الأخفش لبعدها عن العامل ، وهو ظاهر، لأنّ الخبر الفعليّ لا يجوز تقديمه على المبتدأ فمعموله أولى [4] .

ث – الخلاف في تعلّق ربّ، من قول ابن مالك:

وما رَوَوْا من نحو رُبَّهُ فتى

نزْرٌ كذا كـ ها ونحوه أتى

ذكر أنّ :

رُبَّه: بضم الراء، جارّ ومجرور، واختار في المغني أنّ رُبَّ لا تتعلق بشيء لأنّها ليست مُعدّية وفاقاً للرُّمّاني وابن طاهر، وقال الجمهور: إنها حرف معدّ ، وردّه في المغني[5] . وتُخصّ من بين سائر حروف الجرّ بأنّ لها صدر الكلام[6] .

ج – إذا الفجائية حرفٌ أو ظرفٌ ؟

وعند قول ابن مالك :

وتَخْلِفُ الفاءَ إذا المفاجَأَهْ

كـ إنْ تَجُدْ إذا لنا مكافأهْ

(1) إعراب الألفية / 18 .

(2) ينظر شرح بانت سعاد / ص 33

(3) إعراب الألفية / 51 ، 78 .

(4) نفسه / 324 .

(5) ينظر المغني لابن هشام / ص 145 .

(6) إعراب الألفية / 347 .

ذكر أنّ:

إذا: رابطة للجواب بالشرط، وهل إذا الفجائية حرف أو ظرف مكان أو زمان؟ خلاف قال بالأول: الأخفش، واختاره ابن مالك، وبالثاني المبرّد وتبعه ابن عصفور، وبالثالث: الزجّاجي ووافقه الزمخشريّ[1].

ح – هل يكون الجارّ والمجرور نائب فاعل ؟

أعرب الأزهريّ كلمة (عليه) من قول ابن مالك :

وقصرُ ذي المَدّ اضطراراً مُجْمَعُ

عليه ، والعكس بخُلْف يَقَعُ

عليه: نائب الفاعل به ، فهو في موضع رفع خلافاً لمن منع إقامة المجرور مقام الفاعل ، كالسُهَيْلي وتلميذه الرّندي ، وقوْل المكودي : متعلق ب مجمع ، فيه إجمال[2] .

المطلب الثاني : ترجيح بعض الوجوه الإعرابية :

1 – عند قول ابن مالك :

مُصَلّياً على النّبيّ المُصْطفى

وآلِهِ المستكملينَ الشَّرَفا

ذكر الأزهريّ أنّ : ألْ المستكملين اسم موصول على الأصحّ ، ظهر إعراب محلّها فيما بعدها ، لكونها على صورة الحرف ، وفي المستكملين ضمير مستتر يعود على أل مرفوع على الفاعلية [3] .

2– وعند قول ابن مالك في العَلَم :

اسمٌ يعيّنُ المسمّى مطلقا

عَلَمُهُ كجَعْفرٍ وخِرْنِقا

ذكر أنّ : عَلَمُهُ خبر اسم، ويجوز العكس، والضمير في عَلَمُهُ ، قال المكوديّ : يرجع إلى المسمّى، وقال الهواريّ : يعود الى اسم المتقدم عليه أو إلى الشخص المفهوم من قوله (بعض) في ووضعوا لبعض الأجناس عَلَم ، وهذا أحسن عندي[4]

3 – وعند قول ابن مالك :

ورفعوا مبتدأً بالابتدا

كذاك رفعُ خبرٍ بالمُبتدا

قال المكوديّ : كذاك : متعلّق بالاستقرار الذي تعلقت به الباء في قوله بالمبتدأ[5] .

وذكر الأزهريّ أنّ : بالمبتدأ خبره ، وفيه تقديم معمول الخبر على المبتدأ ، والأوْلى أن يكونَ كذاك مقدّما ، ورفع مبتدأ مؤخر ، وخبره ، مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله بعد حذف الفاعل متعلق بـ رَفْع ...

والتقدير: رفعهم الخبر بالمبتدأ ثابت عنهم، كثبوت رفعهم المبتدأ بالابتداء[6] .

4 – وقال ابن مالك :

وما لِلاتَ في سِوى حِيْنٍ عَمَلْ

وحذفُ ذي الرَّفْع فشا والعكسُ قَلْ

ذكر الأزهريّ أنّ: عمل: مبتدأ مؤخّر، والأصلُ وما للات عمل في سوى لفظ حين، ويجوز أن يكون عمل فاعلاً للات لاعتماده على النفي، والأول أرجح [7] .

5 – وعند قول ابن مالك :

كلم يفوا إلاّ امرؤٌ إلاّ علي

وحكمُها في القصدِ حكمُ الأوَّلِ

ذكر الأزهري أنّ علي : منصوب على الاستثناء ، وُقِفَ عليه بحذف الألف على لغة ربيعة ، ويجوز أن يكون علي بدلاً من الواو في يفوا ، وامرؤ منصوب

(1) نفسه / 629 .
(2) نفسه / 686 .
(3) إعراب الألفية / 21
(4) اعراب الالفية / 85 .
(5) نفسه / 127 .
(6) نفسه / 127 .
(7) نفسه / 168 .

على الاستثناء، والأول أولى [1].

6 – وعند قول ابن مالك :

فَعْلٌ قياسُ مَصْدرِ المُعدّى
من ذي ثلاثةٍ كـ رَدَّ رَدَّا

ذكر أنّ : فَعْلٌ ... مبتدأ، وهذا الوزن من قبيل الأعلام، وقياسُ : خبر المبتدأ وهذا هو الأوْلى، ويجوز العكس.

... من ذي : قال المكوديّ : في موضع الحال من مصدر أ.هـ، والظاهر أنه حال من الفعل المعدّى[2].

7 – وعند قول ابن مالك :

وإنْ تؤكّد الضَميرَ المتَّصِلْ
بالنفس والعينِ فَبعَد المُنْفَصِلْ

فبعدَ: قال المكوديّ : الفاء جواب الشرط وبعد: خبر مبتدأ مضمر المنفصل : نعت المحذوف والتقدير، فتوكّده بعد الضمير المنفصل ا.هـ، ونقل الأزهريّ عن الشاطبيّ أنّ: بعد معمول لفعل محذوف دلَّ عليه فعل الشرط أي: فأكدّه بعد المنفصل ونحو ذلك ا.هـ.

وقال الأزهري : الأول أولى لأنّ حذف المبتدأ من جملة الجواب معهود. قال تعالى : (وإنْ مسَّهُ الشرُّ فيؤس قنوط) [3].

بخلاف حذف فعل الأمر وإبقاء معموله [4].

8 – وعند قول ابن مالك :

ويُبدَل الفعلُ من الفعل كـ مَنْ
يَصِلْ إلينا يَسْتَعِنْ بنا يُعَنْ

ذكر الأزهريّ أنّ : يَصِلْ : فعلُ شرط مجزوم بـ مَنْ

جملة الشرط خبر المبتدأ على الصحيح في المعنى

إلينا : متعلق بـ يصل، ويستعن مجزوم على أنّه بدل من يصل بدل اشتمال قاله المكوديّ تبعاً للشارح [5].

وقال الشاطبيّ: هو بدل إضراب، أو غلط إلاّ أنْ يكون قصدَ وصولاً معنوياً، وهو وصول الاستعانة، فيكون واقعاً على بدل الكل أ.هـ، والأقرب ما قاله المكودي [6].

المطلب الثالث : مناقشات الأزهريّ للمكوديّ والشاطبيّ :

تتبع الأزهريُّ المكودي في كثير من إعراباته، وناقشه فيما أورده، وعقّب على بعض المسائل التي أوردها، كما تتبع الشاطبيّ كذلك، وهذه أمثلة على ذلك :

1 – فعند قول ابن مالك :

كلامنا لفظٌ مفيدٌ كاستقِمْ
واسمٌ وفعلٌ ثم حَرْفٌ الكَلِمْ

ذكر أنّ: الكلم هنا بمعنى الكلمات مبتدأ مؤخّر ونعته محذوف والتقدير: والكلم الثلاث المؤلَّف منها الكلام اسم وفعل وحرف وعلى هذا فلا حاجة الى أنّها أسماء وأفعال وحروف كما زعم المكودي ... [7].

2 – وعند قول ابن مالك :

وأيُّ فعلٍ آخرٌ منهُ أَلِفْ
أو واوٌ أو ياءٌ فمعتلًّا عُرِفْ

ذكر الأزهريّ أنّ: أيّ فعل: شرط وهو مبتدأ، وكان بعده مقدّرة ويحتمل أن تكون شأنية، وآخر منه ألف جملة من مبتدأ وخبر مفسّر للضمير

(1) إعراب الألفية / 314 .
(2) نفسه / 406 .
(3) سورة فصلت / 49 .
(4) إعراب الألفية / 480 .
(5) الشارح : هو ابن الناظم، ينظر شرح ابن الناظم / 399 .
(6) إعراب الألفية / 517 .
(7) إعراب الألفية / 29 .

المستكنّ في كان الشأنية المقدّرة، ويحتمل أن تكون ناقصة ، وآخر منه اسمها وألف خبرها ...

وقد ردّ الأزهريّ على قول المكودي هذا بعشرة أوجه تُعد أطول ردّ ردّه على المكوديّ في الكتاب ، ونكتفي هنا بالأربعة الأولى مع الاختصار :

ذكر الأزهري أنّ في كلام المكودي أموراً ...

الأول : أنّه لم يذكر خبر أي الواقعة مبتدأ ما هو؟ وفي خبر أسماء الشرط الواقعة مبتدأ خلاف، والأصحّ أنه جملة الشرط ، وقيل: هي جملة الجواب، وقيل : جملة الجواب فقط ، فعلى الأصح يُشْكِلُ جعل كان المقدرة شأنية ، لأنّ خبرها يجب أن يكون جملة مشتملة على رابط يعود الى اسمها ...[1] .

الثاني: أن قوله ، وجملة (آخر منه ألف ..) مفسّرة، ربما يُفهَم منه أنه لا محل لها من الإعراب، مع أنّ محلها النصب على أنها خبر لكان المقدرة.. [2].

الثالث: أن قوله (ويحتمل أن تكون ناقصة) ربما يُشعر بأنها على الاحتمال الأول تامة ، ويؤيده أنّه لم يتعرّض لخبرها ، بل اقتصر على قوله مفسّرة للضمير ...

الرابع : أنّه لم يتعرض لإعراب قوله أو واو أو ياء [3] .

3 – وعند قول ابن مالك :

وجائزٌ رَفْعُكَ معطوفاً على

منصوبِ إنّ بعدَ أنْ تَسْتكمِلا

ذكر أنّ : بعد متعلق بـ رفْعُك لا بجائز ،خلافاً للمكودي لما فيه من الفصل بالمبتدأ ، وهو أجنبي من الخبر، وقد مرّ مثله عند قوله (بالجرّ) ... [4] .

4 – وعند قول ابن مالك :

فاجْرُرْه بالحرفِ وليسَ يَمْتَنِعْ

مع الشروطِ كـ لزُهْدٍ ذا قَنِعْ

ذكر الأزهري أنّ : وجملة قنع ... بمعنى رضِي ، وفيه تقديم المفعول له على عامله، وما أظنّ أحداً يُجيز مثل ذلك نثراً ،لأنّ الخبر الفعليّ لا يجوز تقديمه على المبتدأ ، فمفعوله أولى ، وقول بعض الشُرّاح : إنّ فيه إشعاراً بجواز تقديم المفعول له على عامله صحيح لكنّه مشروط بعدم المانع فقد نصّ الرمّاني في شرح الموجَز على جواز قولك : مخافةَ شرّه جئتُه ، لأنّ الفاعل متصرّف في نفسه ، فيتصرف في معموله إلّا أن يمنع من ذلك مانع طارئ .. والمانع هنا موجود ، وإنّما يجوز ذلك لو قال : ذا لزهدٍ قنع ... [5] .

5 – وعند قول ابن مالك :

ولا تُضِفْ لمفردٍ مُعَرَّفِ

أيّاً وإنْ كررتَها فأضِفِ

وإنْ تَنْوِ الأجزا ...

قال المكودي: أياً: مفعول تُضِف .

إنْ كررتَها: شرط، (فأضف) جوابه وحذف مفعول فأضفْ، والمجرور المتعلق به لدلالة ما تقدّم عليه، والتقدير: فأضفْها للمعرفة..

والتقدير : وإنْ كررتها أو نويتَ الأجزاء فأضِفْها للمعرفة .

قال الأزهري: وفيه نظر، لأنّ ما عُطِف على الشرط شرط، وتقدّم عليه (فأضف) وهو جواب ولا يجوز تقديم الجواب على الشرط، ... ويتخرّج على أن يكون حذف إن الشرطية قبل(تنو) على مذهب من أجاز ذلك فيكون التقدير: وإنْ تنوِ

(1) إعراب الألفية / 64 .
(2) نفسه / 65 .
(3) نفسه / 69 .
(4) إعراب الالفية / 192 ، ومثل هذا ينظر في قول ابن مالك : بالجرّ والتنوينِ والندا ... الخ . وكذلك في قول ابن مالك : إنْ عاملانِ اقتضيا في اسمٍ عَمَل ...
(5) إعراب الألفية / 290 .

الأجـزاء فأضـف، وحـذف فأضـف لدلالـة الأول عليـه .... [1].

6 – وعند قول ابن مالك :

وعـمـلُ اسـمِ فاعـلِ الـمُـعـــدَّى

لـها عـلى الـحدِّ الـذي قَد حُـدّا

ذكـر المكـودي أنّ : عـلى الحـدّ : متعلـق بـ عمـل أو بالاسـتقرار الـذي تعلّـق بـه الخبر أو في موضـع الحـال مـن الضمـير المسـتتر في الاسـتقرار الـذي تعلـق بـه الخبر ا.هـ.

وقـد ردّ عليـه الأزهـري بـأنّ قولـه : متعلـق بـ عَمَلُ يلـزم منـه أنّ المصـدر يعمـل مفصـولاً مـن معمولـه بأجنبـيّ ، وذلـك لأنّ قولـه ثانيـا: متعلـق بالاسـتقرار الـذي تعلّـق بـه الخبر صريح بـأنّ لها متعلقاً بمحذوف لا يعمـل فيكـون أجنبيـاً منـه ، ولا يعمـل المصـدر مفصـولاً مـن معمولـه بأجنبـي ... [2].

7 – ومن ردوده على الشاطبيّ :

عند قول ابن مالك :

وتِلْـوَ أَفْعَـل انْصِـبنّـهُ كـ(مـا

أوفى خَلِيْلَيْنا) و(أصدِقْ بِهِما)

وتلـوَ أفعـل: قـال الشـاطبيّ منصـوب عـلى الحـال مـن الهـاء في أنصبنّـه، والإضافـة لفظيـة أي: انصبـه حـال كونـه تاليـاً لأفعَـل ا.هـ .

وذكـر الأزهـريّ أنّ فيـه نظـراً لأنّ إضافـة المصـدر الى معمولـه معنويـة ، ...

وإنّ الصيـغ الموزون بها أعـلام ، تكتسـب التعريف مـن المضـاف إليـه، ولـو تنزلنـا وقلنـا: المصـدر المـؤول بالوصـف إضافتـه لفظيـة فأيـن صاحـب هـذه الهـاء في أنصِبنّـهُ المقيـد بكونـه تـالي (أفعـل)، والظاهـر أنّ تلـو منصـوب بفعـل مقـدّم يفسـره أنصبنّـهُ عـلى حـدّ : زيـداً اضربْـه فهـو مـن بـاب الاشـتغال [3].

8 – وعند قول ابن مالك :

ونَـصبـوا بـإذن الـمُـسْـتَـقبـــلا

إنْ صُـدِّرتْ والفعلُ بَعدُ مُوْصَلا

مُوصَـلاً ... حـال مـن الضمـير المنتقـل الى الظـرف، ومتعلقـه محـذوف ، وذكـر أنّ الشـاطبيّ قـال : حـال مـن (الفعـل) والعامـل فيـه الاسـتقرار الـذي دلّ عليـه الظـرف بـل الظـرف نفسـه ، لقيامـة مقامـة ا.هـ .

وعقّـب الأزهـري : وهـذا مخالـف لمـا أصّلـوه مـن أنّ العامـل في الحـال هـو العامـل في صاحبهـا، والابتداء لا يعمـلُ في الحـال عـلى الصّحيـح [4].

المطلب الرابع : الضرورة الشعرية :

الـضرورة الشـعريّة : مـا لا يقـعُ إلاّ في الشـعر ، سـواء أكان للشـاعر عنـه مندوحـة أي إلى غـيره ، بـأنْ يمكنـه الإتيـان بعبـارة أخـرى تـؤدّي مقصـده ، أم لا مندوحـة للشـاعر عنـه بـأن لم يمكنـه ذلـك ، وهـذا هـو رأي الجمهـور[5].

ولابـن مالـك رأي آخـر، وهـو أنّ الـضرورة : مـالا مندوحـة للشـاعر عنهـا ، بحيـث لا يمكـن الإتيـان بعبـارة أخـرى ، فقـول الشـاعر: مـا أنـتَ بالحَكَـمِ الـتُرضى حكومتُـه ....

غـير مخصـوص بالـضرورة لتمكّـن القائـل مـن أنْ يقـول : مـا أنـت بالحكـم المـرضي حكومتـه [6].

هـذا ، وقـد أشـار الأزهـريّ الى مواطـن كثـيرة مـن مواطـن الـضرورة التـي وقعـت في نظـم ابـن مالـك وهـذه أمثلـة منهـا :

1 – قـصر الممـدود ، وقـد وردت هـذه الـضرورة في

(1) إعراب الألفية / 376 .

(2) نفسه / 428 .

(3) إعراب الألفية / 434

(4) نفسه / 610 .

(5) ينظر شرح الحدود في النحو للفاكهي / 310 – 312 .

(6) شرح التسهيل لابن مالك 1 / 202 .

مواضع كثيرة جداً .

فذكر الأزهريّ في قول ابن مالك :

وقبلَ يا النفسِ مع الفعل التزِمْ

نون وقايةٍ وليسي قد نُظِمْ

أنَّ : ويا بالقصر للضرورة [1] .

2 – تقديم معمول الخبر الفعليّ على المبتدأ .

قال ابن مالك :

وبعَد أنْ تعويضُ ما عنها ارتُكِبْ

كمثلِ أمّا أنتَ بَرّا فاقْترِبْ

علّق الأزهريّ بقوله : وبَعد متعلق ب ارتُكب، أو بتعويض، وأياً ما كان فاللازم أحد الأمرين: إما تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ، أو تقديم معمول المصدر عليه وكلاهما مخصوصٌ بالشعر [2].

3 – حذف فاء الجزاء .

وعند قول ابن مالك [3] :

والأمرُ إنْ لم يكُ للنون مَحَلْ

فيه هو اسمٌ نحو صَهْ وحَيّهَلْ

ذكر الأزهري أنّ ،... هو اسم : مبتدأ وخبر في موضع جزم جواب الشرط على حذف الفاء للضرورة ... [4] .

4 – تقديم معمول الصلة على الموصول :

وعند قوله :

ولا يَلي ذي اللامَ ما قَدْ نُفِيا

ولا مِنَ الأفعالِ ما كَرَضِيا

ذكر الأزهري أنّ :

تقدير البيت : ولا يلي الخبر الذي قد نُفي ، ولا الخبر الذي كـ رضي حال كونه من الأفعال هذه اللام ، ففيه تقديم معمول الصلة على الموصول وذلك جائز في الشعر [5] .

5 – تخفيف الياء المشدّدة ، وعند قوله :

وقابلٌ من ظَرْفٍ أو مِنْ مَصْدَرِ

أو حرف جرّ بنيابةٍ حَريْ

ذكر أنّ : (حري) بتخفيف الياء للضرورة ، صفة مشبّهة بمعنى حقيق [6] .

6 – ذكر خبر الجارّ والمجرور

وعند قوله:

وفصلَه بظرفٍ أو بحرفِ جَرْ

مُسْتَعمَلٌ والخُلْفُ في ذاك استَقَرْ

ذكر أنّ : جملة استقر خبر المبتدأ، ا.هـ . وذِكْر استقر هنا ضرورة، لسدّ الجار والمجرور مسدّه [7] .

7 – حذف ياء النسب :

وعند قوله :

وزائدَ العادي الرباعي احذفْهُ ما

لم يكُ لَيْناً إثْرَه اللذْ خَتَما

ذكر أنّ : الرباعي منصوب بـ العادي ، لكنّه حذف إحدى يائي النسب للضرورة ، ومن ثَمّ لم تظهر الفتحة فيه أيضاً ... [8] .

8 – تنوين غير المنصرف :

وعند قوله :

كذاك ذو وزنٍ يخصّ الفِعْلا

أو غالب كأحمدٍ ويَعْلى

ذكر أنّ: كأحمدٍ بالصّرف للضرورة ، خبر لمبتدأ... [9] .

---

(1) إعراب الألفية 822 . وينظر أيضاً 134 ، 163 ، 164 ، 230 ، 234 ، 242 ، 334 ، ... الخ .

(2) نفسه ص 160 ، وينظر أيضاً 766 ، 767 .

(3) نفسه ص 36 ، وينظر ص 87 ، ص 122 ، ص 200 .

(4) نفسه ص 36 ، وينظر ص 87 ، ص 122 ، ص 200 .

(5) إعراب الألفية ص 188 .

(6) نفسه ص 245 ، وينظر ايضاً 794 في باب التصريف من الألفية و 744 ، 761 .

(7) نفسه ص 441 .

(8) نفسه 722 ، 799 .

(9) إعراب الألفية 600 ، وينظر 702 ، 717 ، 760 .

9 – إسقاط العاطف :

وعند قوله :

لإنَّ أنّ ليـتَ لكـنَّ لـعـلْ

كـأنَّ عكس ما لكانَ من عَمَلْ

ذكـر أنّ : ليت لكـنّ لعل كأنّ معطوفات على إنّ المجرورة باللام بإسقاط العاطف للضرورة[1] .

10 – حذف ياء المنقوص :

وعند قول ابن مالك :

والثانِ مبتدا وذا الوصفُ خَبَرْ

إنْ في سوى الإفرادِ طِبْقاً استَقَرْ

ذكـر الأزهـريّ أنّ: والثـانِ: بحـذف الياء والاستغناء بالكسرةِ، مبتدأ [2] .

وهـذا الحـذف من الضرورات وإن لم يـصّرح الأزهـريّ بذلـك .

المبحث الرابع

مسائل منهجية أخرى

المطلب الأول : ذكر مسوّغات الابتداء

من الأمـور الأخـرى التـي عُنـي بهـا الأزهـريّ ، بيـان مسـوّغات الابتـداء بالنكـرة الواقعـة في تراكيـب الألفيـة ، وقـد ذكـر كثـيراً مـن ذلـك ، وهـذه أمثلـة موضحـة :

1 – فعند قول ابن مالك :

واحدُه كَلِمةٌ والقولُ عَمْ وكلمةٌ بها كلامٌ قد يُؤَمْ

ذكـر الأزهـريّ أنّ : كلامٌ مبتـدأ ثـان ، ومسـوّغه كـون المبتـدأ فاعـل في المعنـى [3] .

2 – وعند قول ابن مالك :

والاسـمُ مِنْـهُ مُعْـرَبٌ ومبنـي

لشبَهٍ مـن الحـروفِ مُدْنـي

ذكـر الأزهـري أنّ قولـه: ومبنـي مبتـدأ حُـذِفَ خـبرهُ، لدلالـة خـبر المتقـدم عليـه ، والـذي سـوّغ الابتـداء بـه كونـه نعتـا لمحـذوف ... والأصـل : والاسـم منـه ضربٌ معـربٌ وضرب منـه مبنـي [4] .

3 – وعند قول ابن مالك :

والـنـونُ مِنْ ذَيْـنِ وتَـيْـنِ شُـدّدا

أيضـاً وتعـويضٌ بـذاكَ قُـصِـدا

ذكـر الأزهـري أنّ قولـه : وتعويض : مبتـدأ سـوّغ الابتـداء بـه مـا فيـه مـن معنـى الحـصر ، لأنّ المعنـى ، مـا قُصِـد بذلـك إلاّ التعويض ، فهـو مـن بـاب شيءٌ جـاء بـك ، أي : مـا جـاء بـك إلاّ شيءٌ [5] .

4 – وعند قول ابن مالك :

فِعـالٌ أو مِفْـعـالٌ أو فَـعُـولٌ

في كـثـرةٍ عـن فـاعـلٍ بـديـلُ

ذكـر الأزهـريّ أن: فِعَـال: مبتـدأ وسـوّغ ذلـك كونـه عَلَـماً عـلى مثـال خـاص [6] ،

ومن المسوّغات الأخرى التي ذكرها :

1. كون المبتدأ قسيماً للمعرفة [7] .
2. كون المبتدأ موصوفاً [8] .
3. كون المبتدأ أعيد بلفظ المعرفة [9] .
4. كون المبتدأ مشهوراً [10] .
5. كون المبتدأ في معرض التقسيم [11] .
6. كون المبتدأ عُطِفت معرفة عليه [12] .

---

(1) نفسه 178 ، وينظر ص 42 ، 48 ، 75 .

(2) نفسه / 125 ، وينظر 221 ، 518 .

(3) إعراب الألفية / 30 .

(4) نفسه / 37 ، وينظر 408 ، 752 .

(5) نفسه / 101 .

(6) نفسه / 398 .

(7) إعراب الألفية / 33 .

(8) نفسه / 74 .

(9) نفسه / 116 .

(10) نفسه / 48 .

(11) نفسه / 69 .

(12) نفسه / 74 ، 794 .

7. تقدُّم خبره المختص [1].
8. كون المبتدأ قريباً للثاني المعرّف بـ أل [2].
9. كون المبتدأ في معرض التفصيل [3].
10. كون الظرف متعلّقاً به [4].
11. كون المبتدأ منعوتاً بالجملة بعده [5].
12. وقوع المبتدأ بعد واو الحال [6].
13. دخول فاء الجواب عليه [7].
14. كون المبتدأ مضاف لمحذوف تقديراً على حدّ سلامٌ عليك أي : سلامي عليك[8].

المطلب الثاني : العناية بمسائل الإعلال :

عُني الأزهريّ أيضاً بتحليل بعض الكلمات من جهة التغييرات التي تحصل فيها من قلب وإبدال ونحو ذلك ، كذلك بمسألة حركة عين الفعل ، وضبطه من جهة الصرف.

1 – فعند قوله :

والاسمُ منهُ مُعربٌ ومبني
لِشَبهٍ من الحروفِ مُدْني

ذكر الأزهريّ أنّ: لِشَبهٍ متعلق بمبني لأنّه اسم مفعول ، وأصله مَبْنُويٌ، كـ مضروب اجتمع فيه الواو والياء وسُبِقَتْ إحداهما بالسكون، قلبت الواو ياء وأُدْغِمت الياء بالياء، وقلبت الضمة كسرة ... [9] .

2 – وعند قوله :

وأولٌ مبتدأٌ والثاني فاعِلٌ أغنى في أسارٍ ذانِ ؟

ذكر الأزهري أنّ: سارٍ مبتدأ أصله ساريٌ حذفت الضمة لاستثقالها ثم الياء لالتقاء الساكنين، وقُدّر الإعراب على الياء المحذوفة للاستثقال[10] .

3– وعند قوله :

وراعِ ذا الترتيبَ إلاّ في الذي
كَلَيْتَ فيها أو هنا غيرَ البذي

ذكر الأزهري أنّ : البذي بالباء الموحّدة والذال المعجمة مضاف إليه والياء فيه بدل من الواو من قولهم: بَذَوْتُ على القومِ إذا سفهتُ عليهم ، والأصل البذو ، قلبت الواو ياء لتطرّفها وانكسار ما قبلها ، هذه هي اللغة المشهورة، وقيل الياء بدل من الهمزة من قولهم بذأ الرجل إذا سَفِه ، حُذِفت الهمزة على غير القياس ... [11] .

4 – وفي مسألة حركة عين الفعل نذكر مثالاً :

فعند قوله :

وفي اتّحادِ الرُّتبةِ الزَمْ فَصْلاً
وقد يُبيحُ الغَيْبُ فيه وَصْلاً

ذكر الأزهريّ أنّ : الزَمْ بفتح الزاي فعل أمر من لزِم بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع[12] .

المطلب الثالث : الإشارة إلى اللغات .

ذكر ابن مالك في ألفيته بعض اللغات ، وقد أشار الأزهريّ إلى تلك اللغات ، وبيّن الفصيح منها ، وهذه أمثلة على ذلك :

(1) نفسه / 88 .
(2) نفسه / 124 .
(3) نفسه / 242 ، 599 ، 631 .
(4) نفسه / 245 ، 499 ، 865 .
(5) نفسه / 330 ، 805 .
(6) نفسه / 357 ١
(7) إعراب الألفية / 63 .
(8) نفسه / 844 .
(9) نفسه/ 37 .
(10) نفسه / 124 .
(11) إعراب الألفية 180 ، وينظر في الموضوع نفسه ، 180 ، 445 ، 482 ، 666 ، 768 .
(12) إعراب الألفية ص 81 ، وينظر أيضاً 114 ، 66 ، 319، 331 ، 480 .

1 – فعند قوله :

ومُعْرَبُ الأسماءِ ما قد سَلِما
من شَبَهِ الحَرْفِ كأرضٍ وسُما

ذكر أنّ : سُما بضم السين المهملة والقصر أحد لغات الاسم [1] .

2 – وعند قول ابن مالك :

وجُرَّ بالفتحةِ ما لا يَنْصَرِفْ
ما لم يُضَفْ أو يَكُ بعدَ ألْ رَدِفْ

ذكر أنّ : الأفصح في رَدِف كسر الدال لا فتحها ، وهو فعل متعدٍ الى واحد بمعنى تَبع [2] .

3 – وعند قول ابن مالك :

وشاعَ في الأعلام ذو الإضافهْ
كعبدِ شَمسٍ وأبي قُحافهْ

ذكر الأزهريّ أنّ الزركشيّ في شرح المنهاج [3] ذكر أنّ عبد شمس يُقرأ عبد شمسَ بفتح آخره ، فانّه لا ينصرف للعلمية والتأنيث حكاه في العُباب [4] عن الفارسيّ ويتحصّل من جهة العربية في ضبطها ثلاثةُ أوجُه :

الأول: فتح دال عبد وسين شمس على التركيب.
والثاني : كسر الدال ، وفتح السين .
والثالث : كسر دال عبد وصرف شمس .
وذكر أنّ الضبط الثالث هو المراد هنا [5] .

4 – وعند قول ابن مالك :

ظنَّ حسبتُ وزعمتُ مع عَدْ
حَجا ، دَرى ، وجَعلَ اللذْ كاعتَقَدْ

ذكر أنّ : اللّذْ بسكون الذال لغة في الذي [6] .

5 – وعند قول ابن مالك :

وقد يُجاءُ بخلافِ الأصلِ
وقد يجي المفعولُ قبل الفعلِ

ذكر أنّ : يجي، بترك المدّ للضرورةِ، أو على لغة من يقول جا يجي، وسا يسو بالقصر [7] .

6 – وعند قول ابن مالك :

توكيداً ، أو نوعاً يُبينُ أو عَدَدْ
كَسِرْتُ سيْرتيْن سَيرَ ذي رَشَدْ

ذكر أنّ: عَدَدْ منصوب بالعطف على (توكيداً أو نوعاً)، وُقِف عليه بحذف الألف على لغة ربيعة [8] .

وقد أشار الأزهريّ الى لغة ربيعة كثيراً ، في أثناء إعرابه لأبيات وُقف فيها بالسكون على مرفوع أو منصوب أو مجرور .

7 – وعند قول ابن مالك :

وشرطُ جزمٍ بعدَ نهْيٍ أنْ تَضَعْ
إنْ قبل لا ، دون تخالُفٍ يَقَعْ

ذكر أنّ : تَضَعْ منصوب بأنْ ، وسكونه عارض، أو مجزوم بـ أنْ على لغة بني صباح ، فانهم يجزِمون بـ أنْ المصدرية ... [9] .

---

(1) إعراب الألفية / 40 ، 431 .
(2) نفسه / 60 ، 409 ، 548 .
(3) الزركشّي هو: محمد بن بهادُر بن عبد الله (794 هـ)، والمنهاج هو منهاج الطالبين في الفقه الشافعي للنوويّ، ينظر الأعلام للزركلي 6/ 60 – 61 .
(4) كتاب العُباب الزاخر، واللُّباب الفاخر لـ الحسن بن محمد الصاغاني توفي (650 هـ) .
(5) إعراب الألفية / 88 .
(6) إعراب الألفية / 209 ، 281 ، 452 .
(7) نفسه / 234 ، 372 ، 520 .
(8) إعراب الألفية / 277 ، 543 ، 482 ، 621 .
(9) نفسه / 619 .

المطلب الرابع : الضوابط والقواعد الكلية:

القواعد الكليّة، تعابير نحويّة مركّزة، تعبّر عن مفاهيم ، ومبادئ نحويّة، ذات مدلولات ثابتة، مصوغة بعبارات علمية موجزة[1].

وقد عُني الأزهري بهذه القواعد والضوابط وذكرها في معرض حديثه عن المسائل الإعرابية والنّحوية التي عالجها ...

وهذه أمثلة توضح ذلك :

1. (الغالب في البدل الجمود)

فعند قول ابن مالك :

قال محمّدٌ هو ابنُ مالكِ

أحمدُ ربي اللهَ خيرَ مالكِ

ذكر أنّ : خيرَ حال لازمة ، أو بتقدير أمدح أو أعني ، وليس بياناً ولا نعتاً لأنه نكرة ، والمتبوع معرفة ، والقول بأنه بدل مبنيّ على غير الغالب ، إذ الغالب في البدل الجمود ... وحيث أمكن غير البدل فلا حاجة إليه ... ، وأضعف من هذا قول من قال: إنّه بدل بعد بدل ، إذ تعدد البدل غير مرضيّ عند الجمهور[2].

2. الخبر مقدّم على الشرط في التقدير :

فعند قول ابن مالك :

بالكافِ حَرْفاً دونَ لامٍ أو مَعَهْ

واللامُ إنْ قدَّمتَ ها مُمتنعهْ

ذكر أنّ : ممتنعة خبر المبتدأ ، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقّدم عليه ، لأنّ الخبر تقدم على الشرط في التقدير ، والتقدير: واللام ممتنعة إنْ قدمتَ ها فهي ممتنعة ... [3].

3. وقوع المضارع بعد إذا الشرطية قليل بالنسبة الى الماضي .

فعند قول ابن مالك :

كذا إذا يَسْتَوْجِبُ التصديرا

كأَيْنَ مَنْ عَلِمتُه نَصيرا ؟

ذكر أنّ: إذا ظرف مضمّن معنى الشرط منصوب بجوابه عند الأكثرين ، وقيل بشرطه ، ويستوجب فعل مضارع ...

والتصديرا: مفعول يستوجب، والألف للإطلاق ، ووقوع المضارع بعد إذا الشرطية قليل بالنسبة الى الماضي ، وقد اجتمعا في قول أبي ذؤيب :

والنفسُ راغبةٌ إذا رغَّبتَها

وإذا تُردُّ إلى قليلٍ تَقنَعُ [4]

4. شرط المتنازَع فيه أنْ يكون متأخراً على ا لصحيح

فعند قول ابن مالك :

وما لتوكيدٍ فوحِّد أبداً

وثنّ واجْمَعْ غيرَهُ وأفْرِدا

ذكر أنّ : ثنّ واجْمع فعلا أمرٍ معطوفان على وحّد .

غيره : منصوب بـ اجمعْ ، وهو مطلوب أيضاً من جهة المعنى لـ ثنّ على سبيل التنازع ...

وأَفْرِدا : فعل أمر مؤكد بالنون الحقيقية المُبْدَلة في الوقف ألفاً، ومفعوله محذوف مماثل للمذكور ، لأنّ شرط المتنازع فيه أن يكون مؤخراً عن طالبَيْه على الصحيح[5].

5. صيغة فعيل يُنعت بها أكثر من واحد

فعند قول ابن مالك :

ونابَ نقلاً عَنْهُ ذو فَعيلِ

نَحو : فَتاةٍ أو فتىً كَحيلِ

(1) القواعد الكلية والضوابط في الفكر النحوي / ص 2 .
(2) إعراب الألفية / 20 – 21 .
(3) نفسه / 96 .
(4) نفسه / 141 ، ومثل هذه القاعدة ينظر 147 ، 193 ، 419 .
(5) إعراب الألفية / 279 .

ذكـر أنّ : كحيـل : نعـت لـ فتـاة و فتـى ، وأُفـرِد النعـت مراعـاة للعطـف بـ أو ، ولأنّ فعيـلاً يُنعَـت بـه أكثـر مـن واحـد[1] .

6 . الفاعل ونائبه لا يكونان جملة عند المحققين

قال ابن مالك :

وقُـلْ مَنـونَ ومَنِيـنَ مُسْكِنـا

إنْ قِيْـلَ : جا قـومٌ لقـومٍ فُطَنـا

ذكـر أنّ جملـة (جـا قـوم ...) الـخ نائـب فاعـل قيـل ، مـن قبيـل الإسـناد إلى اللفـظ كقولـه تعـالى (وإذا قِيْـل إنّ وعـدَ الله حـقّ ، والسـاعةُ لا ريـبَ فيهـا قلتُـم مـا نـدري مـا السَـاعة ...) [2] ، لأنّ الفاعـل ونائبـه لا يكونـان جملـة عنـد المحققـين [3] .

ومن القواعد الأخرى التي ذكرها الأزهريّ :

- الخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح [4] .
- ارتكاب ضرورة أوْلى من ارتكاب ضرورتين[5] .
- القول لا ينصب مفرداً إلّا إذا كان فيه معنى الجملة [6] .
- يجـوز في الضمـير العائـد الى الحـال التذكـير والتأنيـث[7] .
- نعت النكرة إذا تقدّم عليها انتصب على الحال[8] .
- لا يُعْطَف الجواب على الشرط [9] .
- (غيرُ) لا تتعرّف بالإضافة لشدّة إبهامها [10] .

(1) نفسه / 425 .
(2) سورة الجاثية / 32 .
(3) نفسه / 672 .
(4) إعراب الألفية / 32 .
(5) نفسه / 110 .
(6) نفسه / 117 .
(7) نفسه / 147 .
(8) نفسه / 168 ، 284 .
(9) نفسه / 195 .
(10) نفسه / 211 .

- الطلب لا يوصَل به الموصول [11] .
- الإضْمار قبل الذكر جائز في الشعر [12] .

وغير ذلك .

المطلب الخامس : التنبيه على سِمات في نَظْم ابن مالك :

أشـار الأزهـريّ في إعـراب الألفيـة الى ملاحظـات تخـصّ نظـم ابـن مالـك، منها مـا يتعلـق بآرائـه النحويّة، والمسـائل الخلافيّـة، ومنهـا مـا يتعلّـق بالنظـم ومنهجـه فيـه ، وهـذه أمثلـة توضّـح ذلـك [13] .

1 – استعمال سوى غير ظرف

كما في قوله :

واسـماً أتـى وكنيـةً ولَـقَبـا

وأخِّـرنْ ذا إنْ سـواهُ صَحِبَـا

ذكـر أنّ : سـواه مفعـول مقـدّم لصحـب واسـتعمال سـوى غـير ظـرف ممـا لا يقـول بـه الجمهـور، وخالفهـم الناظـمُ في ذلك .. [14] .

2 – حذف جواب الشرط

كما في قوله :

وجملـة ومـا بمَـزجٍ رُكّبـا

ذا إنْ بـغـيـرِ وَيـهِ تَـمَّ أُعْـرِبـا

ذكر أنّ :

أُعرِبـا: بالبنـاء للمفعـول، يحتمـل أنْ تكـون جـواب الـشرط، والـشرط وجوابـه خـبر ذا ويحتمـل أن تكـون هـي الخـبر، وجـواب الـشرط محـذوف عـلى عادتـه في هـذا النظـم[15].

(11) نفسه / 326 ، 394 .
(12) نفسه / 382 .
(13) للمزيـد مـن هـذه المسـألة ينظـر ألفيـة ابـن مالـك تحليـل ونقـد / 184 ومـا بعدهـا .
(14) إعراب الألفية / 86 ، 94.
(15) نفسه / 89 .

3 – الإتيان بالضمير منفصلاً ، كقوله :

وإنْ تَكُنْ إيّاهُ معنى اكتفى
بها كـ نُطْقي اللهُ حسبي وكفى

ذكر أنّ : إياهُ : خبر تكن، والإتيان بالضمير منفصلاً يخالف مُختَاره المتقدّم في قوله [واتّصالا أختارُ] [1] .

4 – استعمال ولي بمعنى تَبع ، كما في قوله:

واخْتيرَ نصبٌ قبلَ فِعْل ذي طَلَبْ
وبَعْدَ ما إيلاؤهُ الفعلَ غَلَبْ

ذكر أنّ: إيلاؤه: مبتدأ، وهو مصدر مضاف الى المفعول الثاني، والفعلَ: مفعول أول، ويجوز أنْ يكون المصدر مضافاً الى المفعول الأول ، والأول أظهر، لانّ الناظم يطلق ولي على تَبِع في هذا النظم كثيراً [2] .

5 – التعبيرُ عن الذكْر بمعنى الإظهار وعن الحذف بالتقدير مجازاً ، كما في قوله :

فانْصِبْهُ بالواقعِ فيه مُظْهَرا
كانَ وإلّا فانْوِهِ مُقَدّرا

ذكر الأزهريّ أنّ: تقدير البيت: فانصب الظرف باللفظ الدالّ على المعنى الواقع فيه مظهراً كان الناصب ، وإنْ لا يكن الناصب مظهراً فانْوِهِ مقدّرا، وعبّر عن الذكر بالإظهار ، وعن الحذف بالتقدير مجازاً ... [3] .

كما استعمل ابن مالك في بعض المواضع مصطلح المُضمر، ويريد به المحذوف كما في قوله :

وبعد (ما) استفهامٍ أو (كيفَ) نَصَبْ
بفعل كونٍ مضَمرٍ [4] بعضُ العَرَبْ

وكذلك في قول ابن مالك :

وإنْ تؤكّد جملةً فمضمرُ
عاملُها ولفظُها يُؤَخَّرُ [5]

6 – أبيات يتساوى صدرها وعجزها في الإعراب ، كما في قوله :

وفَعْلَةٌ لمرّةٍ كجَلْسَهْ
وفِعْلة لهيئةٍ كجِلْسَهْ

ذكر أنّ هذا البيت من جملة الأبيات التي تساوى صدرُها وعجزها في الإعراب[6] .

7 – الإخبار بالجملة الطلبية ، كما في قوله :

وما به إلى تَعجُّبٍ وُصِلْ
لمانعٍ به إلى التفضيلِ صِلْ

ذكر الأزهري أنّ: صِلْ فعل أمر وفاعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وهذا على رأي من أجاز الإخبار بالجملة الطلبية، وهو الأصحّ عند الناظِم [7] .

8 – دخول كاف التشبيه على الضمير :

كما في قوله :

ووزْنُ مَثْنى وثُلاثَ كَهما
مِنْ واحدٍ لأربعٍ فَلْيُعْلَما

ذكر أنّ : كـ هما في موضع خبر المبتدأ ، ودخول كاف التشبيه على الضمير نادر عند الناظم لا ضرورة خلافاً للمكودي [8] .

المطلب السادس : ظاهرة التكرار

ذكر الأزهريّ مسائل نحويّة، وكررها في مواضع لاحقة في كتابه ، وكان بالإمكان الاستغناء عن

(1) نفسه / 129 .
(2) إعراب الألفية / 254 .
(3) نفسه / 295 .
(4) نفسه / 302 .
(5) نفسه / 333 .
(6) نفسه / 417 ، ومثله قول ابن مالك والفاءُ للترتيب في اتّصال وثُم للترتيب بانفصال ، إعراب الألفية 94 .
(7) نفسه / 453 .
(8) إعراب الألفية / 593 .

ذكرها ، أو الإشارة إليها ، لكنه لم يُشِر الى مواضع سابقة إلاّ قليلاً ، ولم يعيّن الموضع بل يكتفي بقوله: كما مرَّ [1] .

وهذه أمثلة توضح هذه المسألة :

1 – الاسم المعّرف بعد اسم الإشارة

عند قول ابن مالك :

أبٌ أخٌ حَمٌ كذاكَ وَهَنُ

والنقصُ في هذا الأخيرِ أحسنُ

ذكر أنّ الأخير: عطف بيان لـ هذا ، أو نعت له[2].

وذكر هذه المعلومة نفسها في قول ابن مالك :

وشرطُ ذا الإعرابِ أنْ يُضَفْنَ لا للياء .... [3]

2 – حذف القول بين الكاف ومدخولها

ذكر عند قول ابن مالك :

كأنشأ السائقُ يحدو وطَفِقْ

كذا جعلتُ وأخذتُ وعَلِقْ

أنّ أنشأ خبر مبتدأ محذوف على تقدير حذف القول بين الكاف ومدخولها على مقوله ، والتقدير ، وذلك كقولك أنشأ ... [4] .

ومثل هذا التقدير والإعراب ذكره مراراً عند ذكر ابن مالك للأمثلة الموضّحة للقاعدة النحويّة [5] .

3 – إذا ظرف للمستقبل

عند قول ابن مالك :

موصولُ الاسماءِ الذي ، الأنثى التي

واليا إذا ما ثُنّيا لا تُثْبِتِ

ذكر أنّ إذا ظرف مضمّن معنى الشرط [6] .

وكرّر هذا أيضاً عند قوله : وجرّد الفعلَ إذا ما أُسْنِدا ..... [7] .

الخاتمة ونتائج البحث :

1. اهتم علماؤنا السابقون بمسألة الإعراب ، الذي هو كشف عن المعاني وبيان لما أشكل من التراكيب اللغوية، وهو تطبيق للقواعد النحوية النظرية، فكان لهذا الجهد المعرفي مساهمة فعّالة في تأليف كتب إعراب القرآن ، والحديث الشريف ، والشعر العربي .
2. وضع الشيخ خالد الأزهري (905) هـ، كتاباً في إعراب ألفية ابن مالك، واختار متن الألفية لأنها جمعت قواعد العربية ومسائلها، وقرّبتها للطلاب كونها نصّا منظوما.
3. عُني الشيخ خالد الأزهريّ بضبط متن الألفية، كما ذكر في مقدمة الكتاب، وشرح الألفاظ الغريبة التي جاءت في متنها، كما عُني أيضا بالأمثلة التي وردت في الألفية مما أورده ابن مالك لتوضيح القاعدة النحوية.
4. أعرب الشيخ خالد الأزهريّ كل أبيات الألفية، وكان إعرابه سهلاً وواضحاً، وكان يقتصر على ذكر نوع الكلمة، وموقعها، ووظيفتها، وتعلّقها إذا كانت شبه جملة، ثم يتبع ذلك غالباً بنثر البيت على وفق ما أعربه وبعد إعراب المفردات ، يُعرب الجمل وأشباه الجمل .
5. كان الشيخ خالد يختار كلمة، أو عبارة، ويعّقب عليها بما يناسب تلك الكلمة او العبارة، من خلاف نحويّ، أو الإشارة الى معنى أو ضرورة شعرية .. ونحو ذلك، على عادة القدماء في التوسع والإفادة .

(1) إعراب الألفية .
(2) نفسه / 48 .
(3) نفسه / 50 ، وينظر 265 ، 303 ، 364 ، 365 .
(4) نفسه / 172 .
(5) نفسه / 183 ، 312 .
(6) إعراب الألفية / 100 .
(7) نفسه / 224 .

6. كان الشيخ خالد يناقش ما ينقله من آراء ، ويعقّب على المُعربين، فلم يكن ناقلاً فقط، مما يعكس بوضوح تميّز شخصيته النحويّة ، وتعمّقه في علوم العربية .

والحمد لله رب العالمين .

المصادر والمراجع

1. إعراب الألفية (تمرينُ الطلاب في صناعة الإعراب) ـ خالد بن عبد الله الأزهريّ (905)، ضبط نصّه د. أحمد إبراهيم ، دار الحكمة ـ وسط البلد ـ عمان ، ط1 / 2006 .
2. إعراب الجُمل وأشباه الجمل، د. فخر الدين قباوة ـ دار القلم العربي ـ حلب ط/ 5 1989 .
3. الأعلام ، خير الدين الزركلي (1976) ، دار العلم للملايين ـ بيروت ط 1980/ 5.
4. ــ ألفية ابن مالك نقد وتحليل أرسالة ماجستير، إعداد عبد الله علي الهنادوة ، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية ، المملكة العربية السعودية. 1989.
5. الاقتراح في أصول النحو ، جلال الدين السيوطيّ (911) ، تحقيق أحمد سليم الحمصي ود. أحمد محمد قاسم، ط جرس برس ـ 1988.
6. أهداف الإعراب وصلته بالعلوم الشرعية ، (بحث) د. عبد القادر السعدي مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة ، ج15 ، ع 27 ، جمادى الثانية / 1424 .
7. الإيضاح في علل النحو ، يعقوب بن إسحاق الزجّاجي (377) . تحقيق د مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ــ لبنان ، ط 2 / 1973.
8. بدائع الزهور في وقائع الدهور ، محمد بن إياس الحنفي (920) ، تح : محمد مصطفى، الهيئة المصرية لكتاب القاهرة ـ 1982 .
9. تاريخ النحو وأصوله ، النحو بين البصرة والكوفة ، د/ عبد الحميد السيد طلب، مصر ـ مطبعة العلوم ، د.ت .
10. تاريخ النحو العربي (العلّة النحوية) د/ مازن المبارك ، المكتبة الحديثة ـ دمشق ط/ 1 ، 1965 .
11. تذكّرْ قواعد اللغة العربية ـ محمد خليل الباشا، مؤسسة نوفل ، بيروت ـ لبنان، ط2 2000 م، في طبعته الأولى 1984 بعنوان (التذكرة) في قواعد اللغة العربية .
12. حاشيه الأمير على مغني اللبيب ، الشيخ محمد بن محمد الكبير المالكي (1232) دار إحياء الكتب العربية ـ مصر ، د.ت .
13. شذرات الذهب في أخبار مَنْ ذهب ، عبد الحيّ بن أحمد بن العماد الحنبلي (1089) ، تحقيق : عبد القادر الأرناؤوط ، دار ابن كثير ـ دمشق ، ط1987/ 1 .
14. شرح ابن الناظم على الألفية ـ بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين بن مالك (686) ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، ط1/ 2000 م .
15. شرح التسهيل ، جمال الدين محمد بن مالك (672) ، تح : عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون ، دار هجر ، د.ت .
16. شرح قطر الندى ، عبد الله بن يوسف بن هشام (761) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ـ صيدا ، بيروت ط1994/ 1 .
17. شرح كتاب الحدود في النحو ، عبد الله بن أحمد الفاكهي (972) ، تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميري ، دار التضامن للطباعة ـ القاهرة ، ط1988/ 1 .

18. شرح المكـوديّ عـلى الألفيـة ـ عبـد الرحمـن بـن صالـح المكـودي (807) تحقيـق د. عبـد الحميـد الهنـداوي، المكتبـة العصريـة ، صيـدا ـ بـيروت ، ط1/2005 .
19. الضـوء اللامـع لأهـل القـرن التاسـع ، محمـد بـن عبـد الرحمـن السـخاوي (902) ، دار الجيـل ـ بـيروت، ط1/1992 .
20. فهرسـت الكتـب النحويـة المطبوعـة ، د.عبـد الهـادي الفضـلي (2013) مكتبـة المنـار ـ الأردن ، ط1/1986 .
21. القامـوس المحيـط ، محمـد بـن يعقـوب الفـيروز آبـادي ، (817) ، تحقيـق : محمـد عبـد الرحمـن المرعشـلي ، دار إحيـاء الـتراث العـربي ، ط1/2001 .
22. القواعـد الكليـة والضوابـط في الفكـر النحـوي (رسـالة دكتـوراه) إعـداد الطالـب محمـود محمـد الحديـد ، كليـة الآداب والعلـوم الإنسـانية ـ 2020/ .
23. كشّـاف مصطلحـات الفنـون ، محمد عـلي التهانوي (1191) ، تحقيـق: عـلي دحـروج ، مكتبـة لبنـان ـ نـاشرون ، ط1/1996 .
24. لُمـع الأدلّـة في أصـول النحـو ، أبـو الـبركات الأنبـاري (577) ، تحقيـق : سـعيد الأفغـاني ، دار الفكـر ـ بـيروت ، 1971 .
25. مغنـي اللبيـب عـن كتـب الأعاريـب ، حققّـه وخـرّج شـواهده د. مـازن المبـارك ومحمـد عـلي حمـد الله ، دار الفكـر ـ دمشـق ، ط1 / 1964 .